... بعد ان فككت سوريا الرسمية ارتباطها بالقضية الفلسطينية
نجح دايان في تثبيت نظريته حول التسوية الجزئية
وفرض مبدأ المحافظة على "خط الجبل" كشرط لرسم الحدود النهائية

رحبت الاوساط الصهيونية والامبريالية والرجعيه العربية باتفاق « فك الارتباط » على الجبهة السورية . ففي « اسرائيل » وصف ابا ايبان الاتفاق بانه « تاريخي » بينما رحب المسؤولون الاسرائيليون بالاتفاق بتصريحات مختلفة ، اما الصحف الاسرائيلية فقد رحبت بالاتفاق لانه « يؤمن لنا فترة راحة مهمة » على حد قول « هارتس » . هذا وقد اقترع الكنيست الاسرائيلي لصالح الاتفاق بأغلبية ٧٦ عضوا ، بينما اقترع ضد الاتفاق ٣٦ عضوا (سبق ان ايد عدد مماثل اتفاق فصل القوات في سيناء) . بينما رقص الاسرائيليون في الشوارع وشرب جنودهم الشامبانيا في الجولان .

اما الاوساط الامبريالية فقد اعلنت ترحيبها الحار بالخطوة ، وخرج نيكسون الى قاعة الصحافيين في البيت الابيض ليعلن بنفسه التوصل الى اتفاق الفصل . اما الصهيوني كيسنجر فبعد قبلاته الحارة لمائير اعلن في كلمة قصيرة : « ان اتفاق الفصل هو افضل هدية لهذه البلاد (اسرائيل) التي عانت كثيرا ، ولهذا الشعب الذي قاسى الكثير » . كما رحبت الصحف الامبريالية في مقالاتها باتفاق الفصل وطالبت : « بانهاء الصراع الذي دام اكثر من ربع قرن وباعطاء الفلسطينيين وطنا » (نيويورك تايمز) » .

ومن ناحية اخرى رحبت الاوساط الرجعية العربية والفئات المستسلمة بالاتفاق ، واعتبرته « نصرا » من انصارات « نيكسون » والتي « نصرا الراي الجبري ، وعزيز شحاده ، وزيد الرفاعي ، واسماعيل فهمي ، وانور السادات ، والرجعيين اللبنانيين ، ناهيك بالسعوديين ، والفئات المستسلمة داخل المقاومة الفلسطينية ، التي كانت تنتظر بفارغ الصبر هذه الخطوة وذلك لحث الخطى للسير سريعا الى مائدة المفاوضات مع المجرمين الصهاينة في جنيف .

بعد التوقيع على الاتفاق في جنيف والبدء بتنفيذه ، ظهرت ردود فعل عديدة داخل مجتمع المستوطنين الصهاينة على هذا الاتفاق . وحفلت الصحف الصهيونية بتصريحات للقادة الصهاينة وبمقالات تشرح مزايا الاتفاق الجديد مع سوريا . وكنا في عدد « الهدف » السابق قد اشرنا الى المكاسب الاسرائيلية على ضوء ما نشر من بنود اتفاق « فك الارتباط » . وقد قدمت غولدا للكنيست الاسرائيلي شرحا وافيا لاتفاق فك الارتباط الذي الزم سوريا بوقف اطلاق النار والامتناع عن القيام باي نشاط عسكري .

ان اهم ما اشارت اليه مائير في خطابها هو موضوع القشاط المداني الذي تمهدت سوريا باتفاقه نهائيا عن العمل ضد اسرائيل . فقالت مائير : « ان قيام مجموعة معينة ، او افراد باعمال تسلل « تخريبية » ، هو عمل منافض لوقف اطلاق النار ، ولاسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها لمنع عمليات كهذه ، بجميع ما تملكه من وسائل » واضافت مائير « ان الولايات المتحدة لا ترى في عمليات كهذه من جانب اسرائيل ، خرقا لوقف اطلاق النار ، وستقدم لها الدعم السياسي . وانني اعرض ان الولايات المتحدة ما كانت لتبلغنا ذلك لو لم يكن هناك اساس صلب له ، وانا انقل هذا التصريح للنشر بعلم من الولايات المتحدة » .

واضافت مائير : « شددنا في الاتفاق على ضمان خطا العسكري وكذلك ضمان امن مستوطناتنا في الجولان ، وضمان عملية تطويرها » .

وبناء على ما نشر من بنود الاتفاق فان خط فصل القوات الجديد سوف يبقى في معظمه على الخط البنفسجي (خط وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧) ، عدا في منطقة مدينة القنيطرة ، وفي مفرق رفيد ، وستكون مدينة القنيطرة ضمن المنطقة العازلة ، وسيسمح للمواطنين وللادارة المدنية السورية بالعودة الى المدينة .

اما المواقع في جبل الشيخ التي تم احتلالها خلال حرب تشرين الاول ، والموجودة في المنطقة العازلة ، فستكون تحت سيطرة قوات الامم المتحدة . اما الموقع الذي احتفظت به اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، فسيبقى تحت السيطرة الاسرائيلية .

ان خط فصل القوات الجديد يضمن لاسرائيل الدفاع عن هضبة الجولان المستعمرات التي اقيمت فيها ، اما من الناحية العسكرية فلم تفقد اسرائيل اي موقع عسكري مهم على طول الخط البنفسجي ، بل بالعكس ان الاتفاق الجديد اعطى اسرائيل وضعا امنيا جيدا وقد علق هنري كسنوغ على مزايا الاتفاق الجديد بقوله : « انهى الاتفاق احتمالات استئناف القتال في الشمال ، وخلق فروقا جعل ، مجرد خروج السوريين الى الحرب امرا صعبا ومعقدا اكثر مما كان عليه حتى الان . والامر الواضح انعدام حرب الاستنزاف دون خرق الاتفاق مما يسبب وضعا حساسا من الناحية الدولية ، وكذلك انعدام عنصر المفاجاة الذي كان يتمتع به السوريون قبل توقيع الاتفاق» .

ان النقطة التي تثير الجدل في الاتفاق الجديد هي « تنازل » الاسرائيليين عن القنيطرة ، ومن منطقة مفرق رفيد . فالاوساط الرجعية العربية لضخم مسالة الانسحاب من تلك المناطق وتعبر ذلك "انجازا ضخما على طريق « التحرير الشامل » (التحرير الشامل عبارة يطلق بها المسلمون ، ويقصدون بها تحرير الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧) .

ان انسحاب اسرائيل من مدينة القنيطرة ، هو اولا واخيرا لانقاذ هيبة حكومة دمشق كما قال المطلعون العسكريون الاسرائيليون ، فمن الناحية العسكرية ، ان « اهمية القنيطرة ليست عسكرية ولا استراتيجية ، فانها مجرد مسطح يقع تحت عدة هضاب وتلال » وهذه التلال هي تحت سيطرة القوات الصهيونية .

باتي اتفاق التسوية الجديد الذي وقع مع سورية من ضمن مفهوم دايان لنظرية « الحدود الامنة » . ففي مطلع السبعينات وبعد التصفية التي تعرضت لها المقاومة عسكريا في الاردن ، طرحت الولايات المتحدة الامريكية ، مشروعا للتسوية الجزئية ، كما طرح موشي دايان افكارا بشان تسوية جزئية مع مصر وسوريا وذلك في احدى المحاضرات العلنية التي القاها في تخريج دفعه من ضباط كلية القيادة والاركان . وقد اعاد دايان تكرار افكاره بشان التسوية الجزئية في اعقاب حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، مما حدا بزعماء حزب العمل الاخرين الى تصوير دايان « بالحمامة » .

ونستطيع ان نلخص نظرة دايان الى التسوية الجزئية ، والحدود الامنة ، في المقال الذي نشرته معاريف في ١٥ ـ ٤ ـ ٧٤ ، والذي كتبه احد الصحافيين المقربين ما دايان « بشمياهو بن فوات » ، والذي يدافع في هذا المقال عن سياسة دايان يقول :

« ان المزايا الاسرائيجية تتوفر في « قمم الجبال » التي تطل على كل جهة حيث يمكن ان ياتي من هذه الجهات الشر وخاصة الجو. انها سلسلة من الجبال لتخفض من العرض في الشمال ـ في الحديث عن اتفاق التسوية الجزئية مع مصر ـ ونصر في طريق جبل سيناء ، حتى شرم الشيخ في الجنوب » .

ويضيف « بن فوات » في تلخيصه لافكار موشي دايان حول التسوية الجزئية مع سوريا والاردن فيقول : « ان مبدا المحافظة على « خط الجبال » كشرط لرسم الحدود النهائية للامن والذي كان يوجه دايان في سيناء انسحب في حينه ايضا على الضفة الغربية ومرتفعات الجولان » ـ فيما يتعلق بالضفة الغربية اشارت تصريحات عديدة الى ان اسرائيل لن تتخلى عن سلسلة جبال نابلس ـ » وبالنسبة للجولان فان ذلك يعني في الحقيقة بان المرتفعات كاملها ستبقى في يد اسرائيل فيما عدا تعديلات طفيفة على هذه الحدود او تلك ، وان الجيش الاسرائيلي لن يتخلى تحت اي ظرف من الظروف عن سيطرته على الطريق المؤدي الى دمشق . »

ومن قراءة بنود الاتفاق الجديد يلاحظ ان هذه البنود رامت نظرية دايان حول المحافظة على « خط الجبال » اما التعديلات الطفيفة هنا وهنا ـ تقصد القنيطرة ومنطقة مفرق رفيد ـ فقد جاءت كما يبدو لخدمة اهداف السياسية الامريكية في المنطقة . وقد ابلغ مائير الكنيست ذلك بقولها « لا ابالغ اذا قلت ، اننا باخذنا قرار الموافقة على فك التحام القوات ، اخذنا بعين الاعتبار ايضا مقتضيات سياسة الولايات المتحدة ... ذلك لان امن اسرائيل يعتمد جدا على سياسة الولايات المتحدة ، ولدي اساس قوي للافتراض ان الولايات المتحدة ستواصل اهتمامها بحاجات اسرائيل الامنية ، من خلال اتجاه ايجابي » . والواقع ان « مقتضيات سياسة الولايات المتحدة » هي بالدرجة الاولى الوصول الى تسوية في المنطقة تتيح الفرصة لعودة القوى اليمينية والرجعية الى الهيمنة على مقاليد الامور ، مما يتيح بالتالي للاحتكارات الامريكية المضي في عملية نهبها لخيراتنا . والوصول الى تسوية لن يتم بدون استسلام سورية ، واستسلام سورية يتم « بافتداء » حكامها « بتنازلات »لاسرائيلية، وذلك تمهيدا لدخول دمشق في الشرك الصهيوني ـ الامريكي .

نجحت السياسة الامريكية ـ الصهيونية بفك ارتباط سورية بقضية فلسطين ، كذلك بتخفيف الضغط العربي عن مصر السادات التي كانت المبادرة بالاستسلام ، وقد اتاح هذا كما قال هنري توع « فرصة لتقدم العلاقات مع مصر ، كما رفع من شان الولايات المتحدة في المنطقة ، ولهذا الامر انعكاس مباشر على الوضع العسكري في المنطقة ، وعلى وضعنا العسكري ايضا . ودون الاتفاق كان الوضع سيكون معكوسا » .

المعارضة التي ارتفعت في « اسرائيل » ضد الاتفاق ، كانت المعارضة التقليدية لتكتل ليكود اليميني ، الذي سبق ان عارض اتفاق فك الارتباط مع مصر وقد اسقطت حجج دايان ومائير معارضة ليكود . وكانت حجج التجمع الحاكم ما يلي :

١ ـ يتيح الاتفاق الجديد فترة من « الهدوء والراحة » ووفضا امنيا جيدا يساهم في اعادة بناء القيادات السياسية والعسكرية، وتطوير مستعمرات الجولان والجليل الاعلى بصورة خاصة ، وحل المشاكل الاقتصادية والسياسية التي نجمت عن حرب تشرين .

٢ ـ في حال فشل الاتفاق فان ذلك سيؤدي الى اضعاف توجه مصر المتوازن نحو الغرب، وهذا سيدفع بالاسرائيليين كما قال ابا ايبان في العيش في ظل النقاش حول العودة الى حدود ١٩٦٧ ، وبالمقابل سيقوي اتجاه الكفاح المسلح وحرب الشعب الطويلة الامد .

اما دايان فقد اشار الى تنازل سوريا عن شرطها ربط الاتفاق بجدول زمني للانسحاب الاسرائيلي ، او باعطاء من اسرائيل عن استعدادها للانسحاب من جميع اراضي الجولان .

٣ ـ اشار ابا ايبان لدفار (٢١ ـ ٥ ـ ٧٤) الى حسنات الاتفاق فقال « ان وضعنا في «الجيب» لا يسمح لنا بالصمود في حرب استنزاف . دون ضحايا كثيرة . وبالاضافة الى ذلك لوفشلت المفاوضات ، لخرجت الولايات المتحدة بموقف ضعيف » .

واوضح ان نتيجة توقيع الاتفاق ستؤدي الى تقليص نفوذ السوفيات في المنطقة ، وتغيير في الوجه الدولي لسوريا والى تشجيع القوى المستسلمة فلسطينيا في مفاوراتها ومساوماتها على قضية فلسطين .

٤ ـ لبت اسرائيل وامريكا سياستها بخصوص مفهوم التسويات الجزئية ، لذلك من الموقع ان يخطو كيسنجر الخطوة الثانية في جنيف حيث ستحضر القوى الفلسطينية المستسلمة الى مفصلة المفاوضات .

٥ ـ تصعيد حملة التصفية ضد الشعب الفلسطيني ، وقد اشارت « هارتس » في معرض تعليقها على اتفاق فك الارتباط مع سورية « ان هذا الاتفاق يمكننا من العمل بحرية ضد منظمات « المخربين » والتفرغ لضربهم ، من خلال ضمان تاييد الامريكيين للخطوات التي ستتخذها ضد « المخربين » .

٦ ـ انتزعت اسرائيل اعترافا بحق الوجود السياسي في المنطقة وذلك لاول مرة منذ تاسيسها عام ١٩٤٨ .

وجهت القيادات العربية بعد توقيعها على اتفاقيات « فك الارتباط » ، نتائج حرب تشرين في وجهة اسلامية تامرية ، وهكذا سقطت حرب تشرين ولم يبق الا بطولات المقاتلين العرب ، التي تخبر الاجيال القادمة والجماهير العامدة ان حرب الشعب الطويلة الامد ، هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ـ كل فلسطين ـ واسقاط انظمة الخيانة التي تاجر بدماء الشهداء على موائد الامبرياليين والصهاينة .

أهداف الخطة الامريكية لتحويل دييغو غارسيا الى قاعدة عسكرية في المحيط الهندي هي:
حماية اسرائيل ضمان التزويدات النفطية العربية والموارد المعدنية في بلدان "حافة المحيط الهندي"

في مقال له خاص بصحيفة « التايمز » اللندنية كتب بريان كروزيه رئيس « مؤسسة دراسات الصراعات » ، تحليلا عن المعنى الاستراتيجي لاعادة فتح قناة السويس . وبلغة الانسان العادي فان هذا يعني بان المسافة ما بين البحر الاسود والمحيط الهندي ستتقلص بالفين ميل . ولكن ماذا يعني ذلك ؟

يقول كروزيه : « عندما يصبح خط قناة السويس عاملا كليا ، فان البلدان الرئيسية المنتجة للنفط ستصبح محاطا بفعالية من البحرية السوفياتية . وعلى المدى الاطول فان تزويدات نفط الشرق الاوسط لاوروبا الغربية قد يصبح بصورة متزايدة ، معتمدا على النوايا الحسنة المشكوك فيها للادميرال فرشكو زوملاته في الكرملين ».

ولكن اية مراجعة وتدقيق في حجج كبار المسؤولين العسكريين الامريكيين امام الكونغرس ، لتحصيل الموافقة على نفقات تحويل جزيرة دييغو غارسيا (في المحيط الهندي) الى قاعدة عسكرية امريكية ، تظهر حقيقة ما تعتبره الولايات المتحدة من «اخطار» في الحقائق السياسية المتغيرة في منطقتي المتوسط والمحيط الهندي ، والتي دفعت البنتاغون مجددا ، الى نبش خططه القديمة بانشاء قاعدة عسكرية في المحيط الهندي كان قد وضعها منذ اوائل الستينات .

وكان البنتاغون قد نجح في سنة ١٩٧٢ في استحصال موافقة الكونغرس ، على انشاء قاعدة تسهيلات واتصالات بحرية في هذه الجزيرة في المحيط الهندي بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس ، وقد ورث قاعدة البحرين في الخليج العربي ، عن الامبراطورية المتداعية .

واذا كان ممثلو البنتاغون في الكونغرس قد لجاوا في محاولات الاقناع ، الى استخدام العبارات الطنانة التهويلية المحمومة ، فقد كان بالامكان استخلاص الحجج الواضحة المباشرة التي تضمنتها ، لابراز اهمية بناء القاعدة العسكرية في دييغو غارسيا بالنسبة للسياسة الامبريالية الامريكية في المرحلة القادمة . ومن ابرز تلك الحجج :

١ ـ ان الولايات المتحدة تستطيع استعمال القاعدة العسكرية في دييغو غارسيا لمد جسر جوي عسكري الى اسرائيل في حال فقدت واشنطن سيطرتها على القواعد العسكرية في جزر الازورس البرتغالية ، في المحيط الاطلسي. وقد كانت قواعد الازورس قد اكتسبت اهمية اكبر بالنسبة للولايات المتحدة في خريف ١٩٧٣ عندما استخدمتها كقاعدة انطلاق رئيسية لمد الجسر الجوي ـ النجدة ـ لاسرائيل خلال حرب تشرين في ظروف درجات مختلفة من تردد الحليفات الاوروبيات من تاييد ما يمكن ان يتحول الى مغامرة امريكية تزيد في استفزاز العالم العربي ، وخاصة البلدان العربية النفطية ضد اوروبا الغربية .

٢ ـ ان على الولايات المتحدة ان تحمي تزويداتها النفطية القادمة من الخليج العربي.

والحماية هنا ليس حماية الخليج العربي من وقوعه تحت السيطرة السوفياتية ، كما تحاول ان توحي الحماية الاعلامية التي تشن حاليا في الصحافة الامريكية والغربية بصورة عامة . بل تعزيز السيطرة الامريكية على الخليج بتسليط التهديد الدائم بقوتها العسكرية الغربية ضد اي تحرك محلي (عربي) يهدد التدفق المنتظم بالشروط الامبريالية ، للنفط العربي الى الغرب واميركا .

وقد كان الاميرال زوموولت واضحا في هذا الصدد عندما صرح امام الكونغرس قائلا : « ان لدينا مهمة اظهار وجود ما وراء البحار بدرجة من الظهور والقوة ليوضح لاي خصم محتمل ولحلفائنا ايضا ان اي مسعى لتحدي مصالحنا الحيوية ما وراء البحار ، او مصالح حلفائنا ، يمكن ان يؤدي الى مجابهة مع القوة العسكرية الامريكية » .

وبرغم الفعالية التقليدية لسياسة التلويح والتهويل بالخفر الشيوعي لخدمة اهداف او لتبرير تحركات عدوانية امريكية في العالم ، فان الادميرال زوموولت نفسه ازال هذا القناع وحدد حقيقة الهدف الذي يدفع العسكريين الامريكيين باتجاه بناء القاعدة العسكرية في دييغو غارسيا . وباخذ ما يصرح به زوموولت حول المسالة اهمية اكبر ، كونه من الدعاة الاقوياء الناقدين لافضلية الحرب البحرية في عمليات التدخل العسكري الامريكي في المستقبل في احدى بقاع العالم . وحجة زوموولت في ذلك التصنيف ان القوات البحرية هي القوات الوحيدة التي يمكن ان تتحرك بسرعة وفعالية دون الاعتماد على قواعد امامية ، او الحاجة الى تحصيل موافقة مسبقة للطيران فوق ارض الغير او الهبوط فيها .

فقد صرح زوموولت امام لجنة تابعة للكونغرس قبل اربعة اشهر خلال تقديم شهادته حول مسالة القاعدة ، وقال : « ان النشاط السوفياتي يعزز الحجة من اجل دييغو غارسيا ، ولكن هذه الحجة كانت سبقى واردة ومستقلة عما يفعله السوفيات . ان لدينا مصالح مهمة جدا في المنطقة . لقد اصبحت حجر الرحى في سياساتنا الخارجية والاقتصادية ، ولها تاثير متنامي على امننا . واليقظة تتطلب ان نعرض الدعم لسياستنا الخارجية بان يكون لنا قدرة حقيقية لنشر وتوزيع قوتنا العسكرية في المنطقة . ومثل هذه القدرة من شانها المساهمة في الاستقرار على المدى الطويل . » !

وبذلك نرى ان احد كبار القادة العسكريين الامريكيين قد فصل عن الحافز الاساسي للولايات المتحدة من اجل تحويل جزيرة دييغو غارسيا الى قاعدة عسكرية امريكية ، ما يصفونه بالتهديد السوفياتي . ولكن يبقى ان « المصالح » الامريكية العليا التي تحدث عنها زوموولت تكرارا هي حقيقية ومعرفة « لخطر حقيقي » بالنسبة للامبريالية الامريكية . اما مصادر الخطر فهي العلاقات السياسية المتغيرة لبلدان العالم الثالث تحيط بمنطقة المحيط الهندي ، وفي بلدان منطقة المتوسط .

فعلى بعد معقول من دييغو غارسيا تكمن « بقاع مضطربة » رئيسية ، بالنسبة للمصالح الامريكية . فهناك من جهة افريقيا الجنوبية بما فيها روديسيا وجنوب افريقيا وموزامبيق المستعمرة البرتغالية . ونورات البحر الافريقية هناك تشكل بالنسبة للولايات المتحدة ، تهديدا متفاقما في المناطق الثلاث للسيطرة الاستعمارية الغربية على الموارد المعدنية الثمينة في هذه البلدان .

ويتوجب عدم التقليل من اهمية هذه الموارد . فالدهور الربح للتهديدات المعدنية قد اصبح فعلا موضوع قلق كبير متزايد في اوساط المصالح الصناعية الامريكية . وقد صرح احد المستشارين العاملين في القطاع الصناعي يقول بان ازمة التزويدات المعدنية اذا كانت في الحقيقة مجرد نصف ما يمكن به اخبراء ، فمع ذلك سنبدو ازمة الطاقة امامها مناسبة ترفيهية (!)

وهناك من ناحية اخرى التوسيا ، حيث لدى الولايات المتحدة حاليا منشات عسكرية ضخمة في اسمرا ، عاصمة ارتريا المحتلة ، وحيث تظهر نظام الحكم الاثيوبي القائم وراثر ضعف مزدايد امام الضغوط المعاكسة للقوى المتقدمة الديمقراطية والمقاتلة في ارتريا .

وعبر البحر الاحمر من اثيوبيا الى شاطىء المحيط الهندي ، هناك جنوب اليمن الديمقراطية ، وسلطنة عمان حيث تتعرض الثورة في ظفار لجهود عسكرية محلية وبريطانية وايرانية لسحقها نهائيا لان امداد الثورة الى انحاء السلطنة هو تهديد مباشر للمصالح في الخليج العربي . والعلاقة المباشرة الواضحة بل والتاثير المباشر الواضح لاي معكب ثوري في النضال ضد الامبريالية في الخليج على النضال ضد الامبريالية ومعملاتها في ايران ، بنظام حكمها فاعمة ثانية بعد اسرائيل للامبريالية الامريكية .

ان احكام السيطرة على الخليج العربي حيث تسيطر الشركات الامريكية الاحكارية على معظم النفط الذي يتدفق الى الخارج ، امر حيوي بالنسبة للولايات المتحدة .

وهناك من ناحية اخرى باكستان والهند وبنغلادش ، والهند الصينية واليزيا واندونيسيا ، والاتنان الاخيرتان من المناطق الرئيسية التي تستخرج منها الثروات الطبيعية وخاصة الموارد المعدنية .

وقد اوضح العالم السياسي فرانز شورمان عن « دور البحرية الامريكية الجديد » في خدمة المصالح الاستغلالية الامريكية عندما شرح الامر قائلا : « ان البحرية الجديدة تعبر ان مهمتها الدول هي السيطرة على خطوط العالم البحرية وضمان قدرة الوصول الى مصادر المواد الخام . وان اكثر مناطق العالم خطورة بالنسبة للبحرية الجديدة هي حافة المحيط الهندي ، حيث تمتد الاراضي الغنية بالموارد الخام من استراليا ... الى جنوب افريقيا ».

ولكن بالاضافة الى الاهمية الشديدة لبلدان « حافة » المحيط الهندي ، فان هناك من الدلائل ما يكفي للقول بان دييغو غارسيا بالنسبة للولايات المتحدة ، هي قبل كل شيء ما سيصبح حجر الرحى في خطط الطوارئ العسكرية الامريكية نحو آشرق الاوسط ، والصراع العربي الاسرائيلي بالتحديد وساحة بلدان النفط العربية المرتبطة به كما ظهر للمرة الاولى في حرب تشرين ١٩٧٣ .

وقد قالها بريان كروزيه صراحة في مقال له في النايمز ، عندما اشار الى الاهمية الاكبر التي اضافتها حرب تشرين ١٩٧٣ على جزيرة دييغو غارسيا وانتشت مشروع تحويلها من قاعدة تسهيلات بحرية واتصالات الى قاعدة عسكرية متكاملة ، فقال : « انه حتى الخريف الماضي كان كل شيء مجرد تقدير استراتيجي للاحتمالات المستقبلية ، ولكن حرب تشرين وما اظهرته ، ادت الى « التفاف » غير المتحنين بضرورة انشاء هذه القاعدة الامريكية في الجزيرة ... » (!)

ان عددا من الكتاب والبحاثة التقدميين الامريكيين لا يستبعدون ان تكون منطقتي المتوسط والمحيط الهندي المرح الاكثر احتمالا لفينام جديدة . وفي الواقع فقد اوضح الادميرال زوموولت بنفسه ان امكانية التدخل العسكري الامريكي هي امكانية واردة بصورة عامة ، ولكن دون ان يحدد . ولكن الواضح ان الولايات المتحدة في مخططها تحويل دييغو غارسيا الى قاعدة عسكرية متكاملة في المحيط الهندي تسعى لتعزيز مصداقية سياسة التهديد بالقوة العسكرية وباستعمال القوة العسكرية كالسلاح الدبلوماسي الاول لصناعي السياسة الخارجية في الولايات المتحدة .